ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

١١ يونيو 2024

أسبوع ارتفاع الاحتياطي النقدي

إصدار إسبوعي

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم الدويري

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثون المشاركون
أحمد بيومي
بسنت جمال
آية حمدي
محمد صبري
أسماء رفعت
سالي عاشور
شادي هلال
أمل إسماعيل
د. أحمد سلطان
د. عمر الحسيني
مصطفى عبد اللاه

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

5 تقديم

6 أبرز قضايا الأسبوع

19 معلومة مصورة

20 مقالات تحليلية

مقالات تحليلية

20 دلالات ارتفاع مؤشر مديري المشتريات في مصر إلى أعلى مستوى خلال 33 شهرًا

24 دور التشريعات والسياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

30 أوبك بلس: تمديد من أجل تهدئة صراع الحصص وضمان استقرار السوق النفطية

تقديم

يشهد العالم هذا الأسبوع حراكًا اقتصاديًا ملحوظًا على مختلف الأصعدة، حيث تتصدر مصر المشهد بتطورات مهمة تعزز من مكانتها الاقتصادية وتُنبئ بمستقبل واعد. وتأتي صفقة «رأس الحكمة» الضخمة لتُعزز مكانة مصر على خريطة الاستثمارات العالمية، حيث أدت إلى قفزة نوعية في احتياطاتها النقدية لتصل إلى 46.1 مليار دولار، وهو ما يُعد مؤشرًا قويًا على ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري وجاذبيته المتزايدة. لم تقتصر التطورات الإيجابية في مصر على الصعيد المالي فحسب، بل امتدت لتشمل المؤشرات الاقتصادية الأخرى، حيث واصل مؤشر مديري المشتريات ارتفاعه؛ مما يُشير إلى تحسن وتيرة النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات. وتأتي هذه المؤشرات الإيجابية لتُعزز من توقعات خبراء الاقتصاد بارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة القادمة، ونستعرض في نشرتنا الأسبوعية هذه باقي تفاصيل هذه الأحداث، ونُقدم لكم تحليلات معمقة لارتفاع مؤشر مديري المشتريات وتوقعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك تحليل لأوضاع السوق النفطية العالمية. وتظل نشرتنا الاقتصادية رفيقكم الدائم لمواكبة آخر التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والإقليمية.

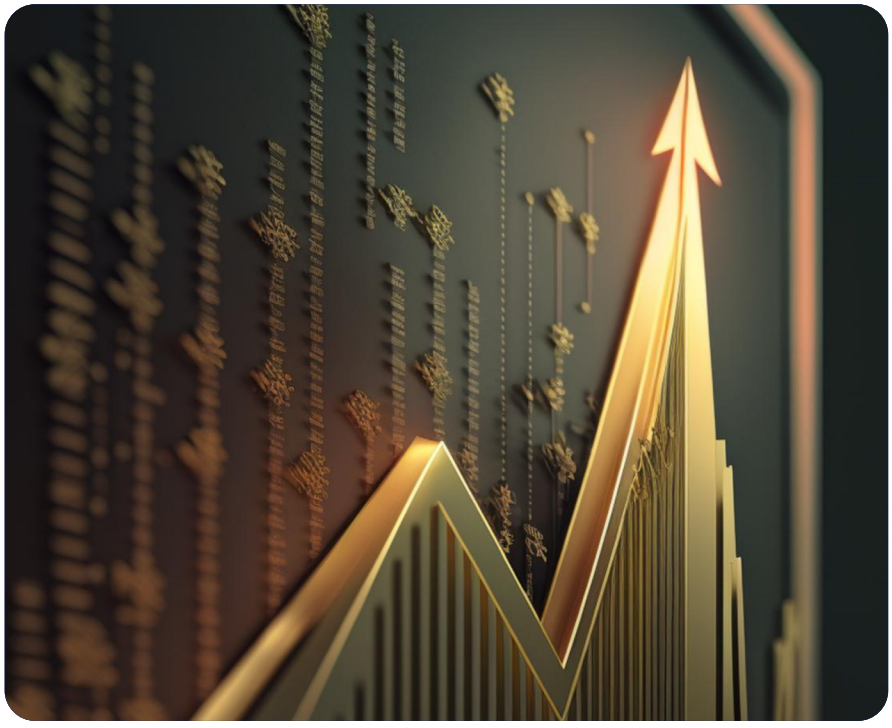

أبرز قضايا الأسبوع

أحداث محلية

مؤشرات أولية

- **صفقة «رأس الحكمة» تقفز بالاحتياطي النقدي في مصر إلى 46.1 مليار دولار**

رفعت صفقة رأس الحكمة، صافي احتياطيات مصر الدولية، لشهر مايو 5 مليارات دولار، في أعلى مستوى منذ عام 1997، بحسب بيانات البنك المركزي. وأظهرت بيانات البنك بلوغ الاحتياطي النقدي نحو 46.125 مليار دولار لشهر مايو 2024، مقابل 41.05 مليار دولار في أبريل 2024. ويسلط الارتفاع الكبير الضوء على التحول في ثروات الدولة بعد أزمة اقتصادية طاحنة، ونقص مزمن في النقد الأجنبي. لكن كل ذلك تغيّر في أواخر فبراير عندما وقّعت الإمارات صفقة بقيمة 35 مليار دولار مع مصر، وهو أكبر استثمار وارد إلى البلاد في تاريخها. وأظهرت البيانات زيادة في الاحتياطي الأجنبي لدى المركزي المصري بنحو 10.9 مليارات دولار منذ بداية العام كنتيجة لتدفقات استثمارات «رأس الحكمة» وتمويلات صندوق النقد والبنك الدولي.

مؤشرات قطاعية

- **السيسي يكلف مدبولي بتشكيل حكومة جديدة تواصل الإصلاح الاقتصادي في مصر**

كلف الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يوم الاثنين 3 يونيو، رئيس الوزراء مصطفى مدبولي، بتشكيل حكومة جديدة، بعدما قدم الأخير استقالة حكومته، حسبما أعلنت الرئاسة في مصر. وذكرت الرئاسة المصرية، في بيان، أن السيسي استقبل مدبولي، الذي قدم استقالة الحكومة، مشيرةً إلى أن «الرئيس كلف مدبولي بتشكيل حكومة جديدة من ذوي الكفاءات والخبرات والقدرات المتميزة، تعمل على تحقيق عدد من الأهداف، على رأسها الحفاظ على محددات الأمن القومي المصري في ضوء التحديات الإقليمية والدولية».

- **وفرة السكر المستورد والمخزن تقلص مبيعات الشركات في مصر**

تسببت وفرة المعروض من السكر في مصر بعزوف التجار عن الشراء من الشركات الحكومية والخاصة العاملة في البلاد، وهو ما تسبب في شل حركة البيع بتلك الشركات. وعزا رؤساء الشركات وفرة المعروض من السكر إلى استيراد كميات كبيرة منها خلال الأشهر القليلة الماضية، إضافة لخروج كميات ضخمة كانت مخزنة من قِبل التجار خلال الأزمة التي عصفت بالبلاد نهاية 2023 واستمرت حتى نهاية شهر رمضان 2024.

- **القطاع الخاص بمصر يوشك على تسجيل نمو**

أصبح القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر على وشك تسجيل أداء إيجابي، بعد أن اقتربت مؤشراته من مستويات النمو في مايو، بحسب بيانات مؤشر مديري المشتريات الصادرة عن «إس أند بي غلوبال». ارتفع المؤشر إلى أعلى مستوى له منذ ما يقرب من ثلاث سنوات إلى 49.6 نقطة خلال الشهر الماضي من 47.4 نقطة في أبريل، ليقترب بذلك من مستوى 50 نقطة التي تفصل النمو عن ركود النشاط. وتباطأ تضخم تكلفة مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى منذ 38 شهرًا. وأدى التراجع الملحوظ لضغوط التضخم منذ أوائل عام 2024، إلى تحقيق ما يشبه الاستقرار في معدلات الطلب، كما انخفض النشاط التجاري بأبطأ معدل منذ شهر يوليو 2023، في حين قامت الشركات بتعيين المزيد من الموظفين في ظل تزايد الثقة في أن المبيعات ستبدأ في التحسن.

- **وزير التموين: مصر تخفض استيراد القمح 17% في 2024**

خفضت الحكومة المصرية مستهدفها لاستيراد القمح من الخارج خلال العام الجاري، بنحو 17% على أساس سنوي إلى 5 ملايين طن بدلًا من مستهدفها السابق عند 6 ملايين طن، بدعم التوقعات المتفائلة بزيادة كميات التوريد المحلية، بحسب وزير التموين المصري علي المصيلحي. ورفعت مصر كميات القمح المستوردة في العام الماضي إلى 11 مليون طن مقارنة بـ 9.6 ملايين طن في عام 2022، منها نحو 5 ملايين طن للحكومة والباقي للقطاع الخاص. وزادت القاهرة أيضًا، كميات وارداتها من القمح

وزارة التموين والتجارة الداخلية
MINISTRY OF SUPPLY AND INTERNAL TRADE

في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 22% على خلفية زيادة الاستهلاك وتوافر الدولار، ما مكّنها من الاستفادة من تراجع سعره عالميًا.

- **مصر تشكل لجنة لدراسة تكلفة تصنيع الخبز لأول مرة منذ 4 سنوات**

قررت وزارة التموين المصرية، تشكيل لجنة لدراسة تكلفة تصنيع الخبز بالمخابز البلدية للقطاعين العام والخاص، وأيضًا بالمخابز التابعة للجهات السيادية، وذلك للمرة الأولى منذ 2020. ويأتي القرار بعد أيام من رفع حكومة البلاد سعر رغيف الخبز المدعم 300% منذ السبت 1 يونيو 2024، إلى 20 قرشًا لأول مرة منذ 30 عامًا. ووجهت الوزارة بدراسة تحديد تكلفة تصنيع الخبز طبقًا لنوع المنتج ونوع الوقود المستخدم (سولار أو غاز) ولتصنيف المخبز إن كان يتبع القطاع العام أو القطاع الخاص.

علاقات دولية

- **مصر تتوصل لاتفاق مع صندوق النقد بشأن المراجعة الثالثة**

سيتاح لمصر إمكانية الوصول إلى 820 مليون دولار جديدة، بعدما توصلت مع خبراء صندوق النقد إلى اتفاق بشأن مجموعة من السياسات والإصلاحات الشاملة اللازمة لاستكمال المراجعة الثالثة بموجب اتفاق «تسهيل الصندوق الممدد». ووفق بيان صادر عن الصندوق، فإن القاهرة ستكون قادرة على الحصول على نحو 820 مليون دولار، بشرط موافقة المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وأشار الصندوق إلى أن الجهود

التي بذلتها السلطات المصرية مؤخرًا لاستعادة استقرار الاقتصاد الكلي ساعدت على تحسين الظروف الاقتصادية، ولكنه حذر من أن «البيئة الإقليمية تظل صعبة، وتتطلب المخاطر السلبية والتحديات البنيوية المحلية التنفيذ الحاسم لالتزامات البرنامج».

أسواق المال والاستثمار

- **شركات مصرية تسعى لتطوير 12 مستشفى في العراق بنصف مليار دولار**

تجري وزارة الصحة العراقية، مباحثات مع شركات مقاولات مصرية، للمشاركة في تنفيذ وإعادة تأهيل 12 مستشفى في البلاد بإجمالي استثمارات 480 مليون دولار. تتجه شركات المقاولات المصرية إلى توسيع أعمالها خارج مصر واقتناص أعمال بالدول التي ترصد استثمارات مليارية لإعادة الإعمار والتنمية لا سيما العراق وليبيا في ظل تباطؤ الاستثمارات الحكومية في مصر حاليًا في مجال البنية التحتية والمقاولات، ضمن خطة الحكومة لإفساح المجال للقطاع الخاص، وسط ضبابية مستقبل سعر صرف الجنيه.

- **«الكهرباء» المصرية تقترض 51 مليار جنيه لخفض مديونيتها لدى وزارة البترول**

اقترضت «الشركة القابضة لكهرباء مصر» التابعة لوزارة الكهرباء نحو 51 مليار جنيه من تحالف مصرفي محلي يضم 5 بنوك، وقامت بسداده لوزارة البترول المصرية لخصم قيمته من مديونيتها. قفزت

مديونية وزارة الكهرباء في مصر لوزارة البترول لما يزيد عن 200 مليار جنيه بنهاية مارس 2024 مقارنة بنحو 160 مليار جنيه عند نهاية ديسمبر 2023. وهذا الرقم مرشح للارتفاع خلال شهور صيف 2024، مع ارتفاع حجم استخدام الغاز الطبيعي والمازوت اللازمين لتشغيل محطات الكهرباء في مصر.

- **وزيرة التخطيط: مصر تطرح 8 مقار وزارية على مستثمرين خلال 6 أشهر**

تبدأ مصر في طرح ما بين 7 إلى 8 مقار وزارية على المستثمرين خلال النصف الثاني من العام 2024، بحسب وزيرة التخطيط المصرية هالة السعيد. وتعمل الحكومة المصرية على طرح مقار وزاراتها التي تقع في قلب العاصمة التاريخية وعلى كورنيش النيل على مستثمرين من القطاع الخاص بعدما نقلت أعمالها لمقار جديدة دُشنت حديثًا في العاصمة الإدارية الجديدة على بُعد 45 كيلو مترًا من القاهرة. أضافت الوزيرة، أن الحكومة انتهت من دراسة طرح المقار الوزارية الواقعة في «مربع الوزارات» على المستثمرين، موضحة أنه سيتم طرح الدفعة الأولى من مقار الوزارات لمستثمرين عالميين خلال النصف الثاني من العام 2024.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic Development

- **«القابضة للتأمين» المصرية تطلق شركة للتمويل متناهي الصغر**

حصلت الشركة «القابضة للتأمين» المصرية على ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية لمزاولة نشاط شركة «معاك» للتمويل المتناهي الصغر، بحجم تمويلات مستهدفة تُقارب 9 مليارات جنيه

خلال 5 سنوات، بحسب ما قاله مسئول بالشركة القابضة. وقال إن الشركة تستهدف منح تمويلات خلال العام الأول تبلغ مليار جنيه، متوقعًا خلال العام الأول أن تتضاعف تلك الأرقام مع خطة الشركة للتوسع في المحافظات.

- **مصر تستحوذ على 30% من تراخيص الاستثمار في السعودية بالربع الأول من 2024**

استحوذت مصر على 30% من إجمالي عدد التراخيص الاستثمارية التي أصدرتها وزارة الاستثمار السعودية خلال الربع الأول من 2024، إذ حصلت على 950 ترخيصًا من أصل 3157 ترخيصًا. وأشارت الوزارة في تقرير «راصد الاقتصاد والاستثمار السعودي»، إلى أن إجمالي عدد التراخيص الصادرة خلال الربع الأول بلغ 3157 ترخيصًا، في نموٍ بنحو 93% مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي حيث تم إصدار نحو 1637 ترخيصًا. وأظهر التقرير أيضًا أن التراخيص الاستثمارية المصدرة لمصر نمت في الربع الأول بنحو 148% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، عندما بلغت 383 ترخيصًا.

- **«الشرقية للدخان» المصرية تخصص 1.2 مليار دولار لتأمين احتياجاتها من التبغ لعامين**

تسعى الشركة الشرقية للدخان «إيسترن كومباني»، أكبر شركة تبغ في مصر، لشراء كميات من التبغ الخام بما قد يصل إلى 1.2 مليار دولار لتأمين احتياجاتها لعامين قادمين، بحسب هاني أمان، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة. وأضاف أمان، أن «احتياجات المواد الخام من التبغ

لعام واحد لشركته تتراوح من 500 مليون إلى 600 دولار. نحن جاهزون للتعاقد على ما يكفي لعامين ولدينا السيولة الكافية ودعم الشريك الإماراتي».

- **«أدنوك للتوزيع» الإماراتية تتطلع لاستحواذات في مصر والمنطقة**

تتطلع «أدنوك للتوزيع»، التابعة لشركة «بترول أبو ظبي الوطنية» (أدنوك الإماراتية)، لدخول أسواق جديدة في الشرق الأوسط وأفريقيا، بالإضافة إلى التوسع في مصر إذا كانت هناك فرصة تضيف للشركة، بحسب بدر سعيد اللمكي، الرئيس التنفيذي لشركة أدنوك للتوزيع. وكانت «أدنوك للتوزيع»، أبرمت في 2023، اتفاقية للاستحواذ على 50% من أنشطة «توتال إنرجيز مصر»، في صفقة قُدِّرت قيمتها بأكثر من 203 ملايين دولار، وتشمل أنشطة محطات بيع الوقود بالتجزئة والجملة ووقود الطائرات في مصر. وتشمل الصفقة أكثر من 240 محطة لبيع الوقود بالتجزئة وما يزيد عن 100 متجر للبيع بالتجزئة وأكثر من 250 محطة تغيير زيت ومراكز غسيل السيارات وبيع الوقود بالجملة ووقود الطائرات وعمليات زيوت التشحيم.

- **مصر تنفق 55 مليار جنيه في 4 سنوات على دعم الشركات المصدّرة**

أطلقت مصر مبادرة «السداد النقدي الفوري» التي تستهدف دعم الأعباء التصديرية قبل 4 سنوات، وسددت نحو 55 مليار جنيه

لأكثر من 3 آلاف شركة، بحسب نيفين منصور، مستشارة نائب وزير المالية المصري للشئون المالية. وأشارت منصور إلى أنه «سيتم صرف 5 مليارات جنيه لحوالي 360 شركة، وسنستكمل السداد يومي 27 يونيو و8 أغسطس، لنكون قد أتممنا بذلك المرحلة السابعة». كما أضافت أن المبلغ المخصص لدعم الصادرات في موازنة العام الحالي تم تحديده عند 23 مليار جنيه.

أخبار الطاقة

- **مصر تطرح مناقصة خلال أيام لاستيراد 15 شحنة من الغاز المسال**

تطرح الحكومة المصرية خلال أيام مناقصة عالمية لاستيراد نحو 15 شحنة من الغاز المسال حتى أكتوبر المقبل لسد احتياجات البلاد من الوقود. وتعمل مصر على زيادة كميات الغاز المتاحة في الدولة خلال النصف الثاني من العام الجاري، وذلك لسد احتياجات الكهرباء خلال أشهر الصيف. وعادت أزمة انقطاع الكهرباء إلى الظهور مؤخرًا، إذ قررت السلطات بعد عطلة عيد الفطر، تطبيق نظام تخفيف الأحمال الكهربائية لساعتين يوميًا، حيث تقوم من خلاله بقطع الكهرباء بالتناوب بين المناطق. كما قطعت مصر إمدادات الغاز الطبيعي عن مصانع الأسمدة العاملة في البلاد، لمدة غير محددة، وأخطرتهم بذلك عبر خطابات رسمية.

- **مصر تعيد ضخ الغاز الطبيعي لمصانع الأسمدة بداية من 6 يونيو**

ستعيد وزارة البترول المصرية ضخ الغاز الطبيعي من جديد لمصانع الأسمدة بداية من يوم 6 يونيو. ويأتي بيان الوزارة، أن الحكومة قطعت إمدادات الغاز الطبيعي عن المصانع، لمدة غير محددة، وأخطرتهم بذلك عبر خطابات رسمية. وقالت وزارة البترول

فـي البيـان: إن قطـع الغـاز الطبيعـي كان «إجـراءً مؤقتًـا لتخفيـض الإمـدادات وتوجيـه حصتها (المصانـع) مـن الغـاز إلـى محطـات توليـد الكهربـاء فـي ضـوء أعمـال الصيانـة الوقائيـة للشـبكات». تشـهد مصـر حاليًـا زيـادةً فـي اسـتهلاك الكهربـاء بسـبب موجـة الحـر التـي تضـرب البلـد الأكبـر عربيًـا مـن حيـث عـدد السـكان، ويُتوقـع أن تمتـد لأيـام وفقًـا لبيـان صـدر عـن هيئـة الأرصـاد الجويـة. وفـي أسـرع رد فعـل لقطـع الغـاز الطبيعـي عـن مصانـع الأسـمدة، هـوت أسـهم «أبـو قيـر» للأسـمدة فـي بورصـة مصـر 5.7%، وموبكـو 3.4%، وأمـوك 2.9%، وسـيدي كريـر للبتروكيماويـات 4.9%، بحلـول السـاعة 12:59 بتوقيـت القاهـرة.

- **ناقلـة «هـوج جاليـون» للغـاز المسـال تصـل مصـر منتصـف الشـهر الحالـي**

تسـتقبل مصـر فـي منتصـف الشـهر الجـاري سـفينة «التغويـز» المعروفـة باسـم «هـوج جاليـون» للغـاز الطبيعـي المسـال، بهـدف المسـاهمة فـي تأميـن الاحتياجـات الإضافيـة للاسـتهلاك المحلـي خلال أشـهر الصيـف. وكانـت مصـر تعاقـدت مطلـع مايـو 2024 مـن خلال «الشـركة المصريـة القابضـة للغـازات الطبيعيـة» (إيجـاس) مـع شـركة «هـوج» النرويجيـة، لاسـتئجار وحـدة عائمـة للغـاز الطبيعـي المسـال. وتعرف عمليـة «التغويـز» بأنهـا إعـادة تحويـل الغـاز الطبيعـي المسـال إلـى صورتـه الغازيـة الصالحـة للاسـتهلاك المباشـر.

إقليميًا

- **تباطؤ نمو إنتاج القطاع الخاص في الإمارات لأدنى مستوى منذ 16 شهرًا**

تباطأ نمو إنتاج القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات خلال مايو 2024 إلى أدنى مستوى له منذ 16 شهرًا، وفق تقرير مؤشر مديري المشتريات الصادر عن «إس أند بي غلوبال» اليوم الأربعاء. ومع ذلك ظل الأداء العام لشركات القطاع الخاص قويًا، مع ارتفاع الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل حاد، حيث أدت الجهود المبذولة لتعزيز القدرات إلى قيام الشركات بزيادة عدد موظفيها وشراء مستلزمات الإنتاج بمعدلات أقوى، في حين تحسنت سلاسل التوريد أيضًا بعد تعطلها الشهر الماضي (أبريل 2024)، وفق بيانات المؤشر الذي يقوم باستطلاع آراء مديري المشتريات في حوالي ألف شركة من شركات القطاع الخاص.

- **المغرب يستهدف مضاعفة إسهام البورصة بتمويل الاقتصاد إلى 25%**

يعتزم المغرب إتاحة مشتقات مالية للتداول قبل نهاية العام، في إطار سعي المملكة لتوسيع نطاق أسواق رأس المال لديها، بما قد يسهم بدعم تمويل الزيادة في الإنفاق على البنية التحتية والتحضيرات الخاصة باستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم في 2030. ولفتت «نزهة حيات»، رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، إلى أن الخطوة تشكل جزءًا من خطة الإصلاح العميق للوائح المالية في البلاد خلال أكثر من 3 عقود. وبدأت إجراءات إصلاح سوق رأس المال منذ 2021، عندما أطلق الملك محمد

السادس خطة تمتد 15 عامًا أُطلق عليها اسم «النموذج التنموي الجديد»، والتي تهدف إلى مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ورفع تصنيف المغرب من اقتصاد ذي دخل متوسط أدنى إلى اقتصاد ناشئ. كما تزايدت الحاجة لتمويل مشروعات بطولة كأس العالم، مثل السكك الحديدية فائقة السرعة والملاعب، في الفترة الحالية.

عالميًا

- **اقتصاد منطقة اليورو يستأنف النمو بدعم من التجارة والإنفاق**

عاد اقتصاد منطقة اليورو إلى النمو في مطلع عام 2024 بفضل أداء شركات التصدير وزيادة إنفاق المستهلكين، حيث عوضا أثر تراجع الاستثمار. ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالمنطقة بنسبة 0.3% خلال الربع الأول، ليتماشى بذلك مع التقدير المبدئي الذي يتجاوز توقعات معظم المحللين. وأنهى ذلك الارتفاع حالة الانكماش الاقتصادي التي عانت منها المنطقة خلال الربع الرابع من عام 2023. فيما تشير مراجعة بيانات الربع الثالث إلى عدم حدوث حالة ركود بالمنطقة.

- **المركزي الأوروبي يخفض أسعار الفائدة لأول مرة منذ سبتمبر 2019**

خفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الرئيسي بنحو ربع نقطة مئوية ليصل إلى 4.25%، في أول خفض من نوعه منذ سبتمبر 2019، كما خفض سعر الفائدة الرئيسية على الودائع إلى 3.75%. وفضل البنك اتخاذ مسار مخالف للسياسة النقدية المتشددة التي يتبعها بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة. وجاء القرار موافقًا لتوقعات الأسواق والمحللين التي

أشارت إلى احتمال تقليل الفائدة بنحو 25 نقطة أساس في يونيو. كما يبين إصرار صناع السياسات النقدية في البنك المركزي الأوروبي، بقيادة كريستين لاغارد، على أنهم في وضع آمن لسلك مسار منفصل عن الاحتياطي الفيدرالي.

- **الصين تكثف تحذيرها للاتحاد الأوروبي قبل أيام من قرار التعريفة الجمركية**

اتهمت الصين الاتحاد الأوروبي بالعمل على «قمع» الشركات الصينية، وقالت إنها ستتخذ إجراءات لحماية مصالحها، مع اقتراب الكتلة من فرض رسوم جمركية على السيارات الكهربائية الصينية. ووفقًا لبيان رسمي، قال وزير التجارة الصيني وانغ وينتاو: إن بكين ترغب في معالجة الخلافات الاقتصادية والتجارية من خلال الحوار وتجنب التصعيد غير المنضبط. وأضاف أن قادة فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي أعربوا عن رغبتهم في تجنب حرب تجارية. وأوضح في البيان أنه «إذا لم يمارس الاتحاد الأوروبي ما يدعو إليه وواصل قمع الشركات الصينية، فإن الصين ستتخذ كافة الإجراءات اللازمة لحماية المصالح المشروعة للشركات الصينية بحزم».

معلومة مصورة

دعم السلع في مصر: 298 مليار جنيه في موازنة العام الجديد.. كيف ستوزّع؟

تستحوذ الفوائد على **47%** من مصروفات الموازنة العامة لعام 2024/2025 بتكلفة تقدر بـ **1834 مليار جنيه**

تستحوذ الاجور على **15%** من مصروفات الموازنة العامة لعام 2024/2025 بتكلفة تقدر بـ **575 مليار جنيه**

تستحوذ الاستثمارات على **13%** من مصروفات الموازنة العامة لعام 2024/2025 بتكلفة تقدر بـ **496 مليار جنيه**

تستحوذ المنح والمزايا الاجتماعية على **9%** من مصروفات الموازنة العامة لعام 2024/2025 بتكلفة تقدر بـ **338 مليار جنيه**

يستحوذ دعم السلع على **8%** من مصروفات الموازنة العامة لعام 2024/2025 بتكلفة تقدر بـ **298 مليار جنيه**

يستحوذ شراء السلع والخدمات على **4%** من مصروفات الموازنة العامة لعام 2024/2025 بتكلفة تقدر بـ **167 مليار جنيه**

تستحوذ مصروفات أخرى على **4%** من مصروفات الموازنة العامة لعام 2024/2025 بتكلفة تقدر بـ **162 مليار جنيه**

مقالات تحليلية

دلالات ارتفاع مؤشر مديري المشتريات في مصر إلى أعلى مستوى خلال 33 شهرًا

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

نشرت مؤسسة "IHS Markit" تقرير مؤشر مُديري المُشتريات في الرابع من يونيو، والذي يلقي الضوء على أداء النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة، وتُمثل كُل قراءة أدنى من 50 نقطة انكماش الاقتصاد، والعكس صحيح.

وأظهرت البيانات أن القطاع الخاص المصري غير المنتج للنفط سجل أعلى مستوياته منذ ما يقرب من ثلاث سنوات خلال شهر مايو 2024، حيث اقترب من منطقة النمو، حيث أدى التراجع الملحوظ لضغوط التضخم منذ أوائل عام 2024 إلى تحقيق ما يشبه الاستقرار في معدلات الطلب. وقد قفز المؤشر إلى 49.6 نقطة في مايو 2024 مقارنة مع 47.4 في أبريل 2024، ليظل أقل من مستوى 50 الفاصل بين النمو والانكماش للشهر الثاني والأربعين على التوالي.

قراءة تفصيلية

سلطت بيانات شهر مايو الضوء على المزيد من الأخبار الإيجابية بشأن التضخم حيث ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج التي

تواجهها الشركات بأضعف وتيرة منذ شهر مارس 2021. وبفضل انخفاض أسعار الصرف في السوق مع زيادة توافر العملة، انخفض تضخم أسعار المشتريات إلى أدنى مستوى له في أربع سنوات، على الرغم من حدوث ارتفاع متزامن في أعباء تكلفة الأجور. ويعني هذا التحسن أن متوسط أسعار مبيعات الشركات لم يشهد إلا ارتفاعًا طفيفًا للشهر الثاني على التوالي.

وربطت كثير من الشركات بين التحرك القوي نحو الاستقرار وبين تراجع الضغوط التضخمية. وبعد الإعلان عن السياسات الرامية إلى تحسين توافر العملة في شهر مارس، علقت كثير من الشركات على زيادة استقرار الأسعار وتحسن مستوى الثقة خلال فترة الدراسة الأخيرة. ونتيجة لذلك، انخفضت مستويات الأعمال الجديدة بأبطأ معدل منذ شهر سبتمبر 2021، بينما ارتفعت طلبات التصدير الجديدة للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر في ظل ارتفاع الطلب الأجنبي.

كما انخفض النشاط التجاري بوتيرة معتدلة خلال شهر مايو، مما يعكس مشهدًا متباينًا على مستوى القطاعات التي شملتها الدراسة، حيث سجل قطاعا التصنيع والجملة والتجزئة مزيدًا من الانخفاض، وفي المقابل شهد قطاعا الخدمات والبناء زيادات.

وكذلك، ارتفع مستوى الثقة تجاه الـ 12 شهرًا القادمة في شهر مايو، مع تزايد آمال الشركات في تحسن الظروف الاقتصادية. وشجع تحسن مستوى الثقة الشركات على زيادة أعداد موظفيها للمرة الثانية خلال ثلاثة أشهر، في حين سجلت مشتريات مستلزمات الإنتاج أبطأ انخفاض منذ شهر فبراير 2022.

من ناحية أخرى، انخفض تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج في الاقتصاد غير المنتج للنفط للشهر الثالث على التوالي في شهر مايو، مما يعكس التأثير الإيجابي المستمر الناتج عن تحسن توافر العملة وربطت العديد من الشركات ذلك على وجه التحديد بانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق المحلية؛ مما أدى إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة. وجدير بالذكر أن معدل تضخم أسعار المشتريات قد انخفض إلى أدنى مستوى له منذ أربع سنوات، حتى أن قطاعي التصنيع والإنشاءات سجلا انخفاضًا واضحًا في التكاليف.

من ناحية أخرى، واجهت الشركات مستوى قويًا نسبيًا من تضخم الأجور في شهر مايو، حيث ارتفعت تكاليف الرواتب بواحد من أسرع المعدلات في ثلاث سنوات ونصف، وهو ما ربطه كثير من الشركات المشاركة بارتفاع أجور الموظفين بسبب ارتفاع تكلفة المعيشة.

ومع ذلك، فإن التباطؤ العام في ارتفاع أعباء التكلفة مهد الطريق لزيادة طفيفة أخرى في متوسط أسعار المبيعات في شهر مايو. ولم يتغير معدل تضخم الأسعار عن مستوى شهر أبريل الذي كان الأدنى في عامين، وكان هامشيًا.

ختامًا، كانت قراءة مؤشر مديري المشتريات لشهر مايو البالغة 49.6 نقطة هي أول إشارة إلى أن التراجع السريع لضغوط الأسعار بدأ في تعزيز أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر. أغلقت مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة معظم فجواتها لتقترب من مستوى النمو (50.0 نقطة)، حيث شهد قطاعا الخدمات

والإنشاءات تحولًا في النشاط، وشجعت زيادة استقرار الأسعار على زيادة إنفاق العملاء. ومع ذلك، فإن الانكماش المستمر في قطاعات مثل التصنيع والجملة والتجزئة يُظهر أن التعافي لا يزال غير متوازن وقد يستغرق المزيد من الوقت لينعكس على بقية الاقتصاد. ومع استمرار تراجع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج، تشير البيانات إلى آفاق واعدة للشركات المصرية، فارتفعت تكاليف المشتريات بأبطأ معدل لها منذ أربع سنوات، مما أدى إلى زيادة طفيفة فقط في أسعار البيع، الأمر الذي من شأنه أن يمنح العملاء ثقة أكبر في الإنفاق. كما ارتفع مستوى تفاؤل الشركات أيضًا وازدادت مستويات التوظيف؛ مما يدل على أن الشركات تتوقع تحسنًا في الظروف الاقتصادية.

مقالات تحليلية

دور التشريعات والسياسات الحكومية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تعد قلة التمويل المحلي واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية، حيث يكون من الصعب على هذه الدول توفير كافة المدخرات الضرورية لتمويل الاستثمارات الوطنية. وبسبب ذلك، يلجأ الكثير من هذه الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية كوسيلة لتعويض هذا النقص في التمويل.

وفي هذا السياق، تبرز مصر كواحدة من الدول النامية التي تجذب الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير، وذلك بفضل الإصلاحات التي قامت بها الحكومة المصرية لتحسين مناخ الاستثمار في البلاد. ومن خلال تعزيز البنية التحتية وتحسين الإطار التنظيمي، سعت الحكومة المصرية إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

علاوة على ذلك، يُلاحظ أن اتجاهات الاستثمار العالمية تتطور بسرعة، وأن الدول النامية تحاول الاندماج في الأسواق العالمية

وزيادة مكانتها كوجهة استثمارية مهمة. وبالتالي، يعد تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وزيادة الاستثمارات الأجنبية بما فيها من تحسينات في البيئة الاستثمارية وتطوير البنية التحتية، تحديًا رئيسيًا يواجه الحكومة المصرية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والنمو المستدام.

بيئة تنظيمية وتشريعية ومؤسسية داعمة

مع تبني مصر لسياسة الانفتاح الاقتصادي عام 1974 قامت مصر بتهيئة مناخ استثماري ملائم وتم إصدار قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم 43 لسنة 1974، وهو من أهم التشريعات التي شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي عام 1989 تم إصدار قانون الاستثمار رقم 230 ثم إصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1998، واستكمالًا لهذه المنظومة التشريعية صدر قانون تعديل ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 13 لسنة 2004 وتعديلاته الجديدة. لم تكن التدابير السابقة ذات جدوى في جذب المستثمرين الأجانب حيث انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 60% خلال الفترة من يونيو 1990 حتى يونيو 2002.

ثم تم تعديل القانون المنظم للاستثمار في مصر في عام 2017 بإصدار قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017. مع ضمان تقديم خدمات استثمار متطورة لتحقيق التنمية المستدامة. وتوفير طرق جديدة لحل نزاعات الاستثمار. بالإضافة إلى تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار وإنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء تختص بحل مشكلات المستثمرين. كما تم إطلاق منصة إلكترونية تابعة

لمجلس الوزراء لتسجيل شكاوى المستثمرين. وتدشين موقع إلكتروني لتلقّي طلبات المستثمرين الراغبين في الحصول على "الرخصة الذهبية"، وتم خفض مدة إصدار التصاريح والموافقات الخاصة بإنشاء وتشغيل المشروعات الاستثمارية إلى 20 يومًا. وتقليل تكلفة تأسيس شركات الشخص الواحد وعدد الإجراءات اللازمة لإنشاء الشركات. ونتيجة لتلك الجهود شهدت مصر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حيث شهد العام المالي 2022/2021 أكبر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر بعدما زادت بنسبة 71.4% لتسجل نحو 8.9 مليارات دولار كما سجل 10% زيادة بنهاية العام المالي 2023/2022.

الواقع الاستثماري المصري

أظهر بيان تمهيدي للموازنة أن الدولة تستهدف استثمارات أجنبية مباشرة قدرها 30 مليار دولار في السنة المالية 2024-2025 التي تبدأ في الأول من يوليو والجدير بالذكر أن مصر شهدت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حيث شهد العام المالي 2023/2022 أكبر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى لتسجل نحو 10.04 مليارات دولار بنهاية العام المالي 2023/2022.

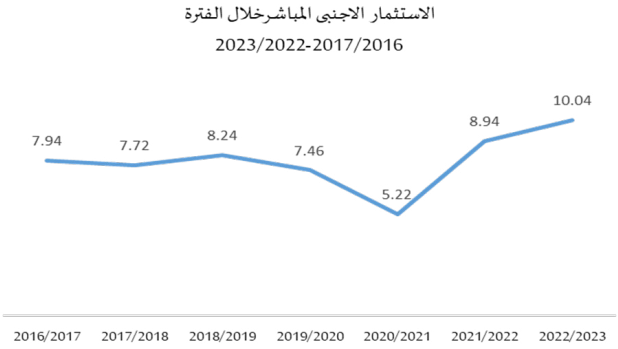

المصدر: البنك المركزي المصري

يجدر الإشارة إلى امتلاك مصر مقومات وإمكانات هائلة تؤهلها لتحقيق طفرة غير مسبوقة في حجم التدفقات الاستثمارية، ورغم النتائج الإيجابية التي حققتها الدولة في هذا المجال، فإن الحكومة المصرية ترى مجالًا واسعًا وفرصًا متنامية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، بشرط إصلاح البيئة الاستثمارية وتوفير مناخ أعمال جاذب وحل بعض التحديات التي تواجه المستثمرين، وذلك لتحقيق المزيد من الثقة في مناخ الاستثمار المصري، وإعطاء العديد من المزايا من: تنويع الحوافز الضريبية والجمركية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة، والمناطق الجغرافية الأكثر احتياجًا للتنمية كما تم إصدار العديد من القوانين الداعمة لبيئة الأعمال أبرزها؛ قانون الإفلاس الجديد، وقانون التراخيص الصناعية، وقانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بالإضافة لتوفير طرق جديدة لحل نزاعات الاستثمار.

خطة طموحة

إضافة إلى ذلك وضعت مصر خطة طموحة للتركيز على زيادة الاستثمارات في قطاعات التنمية الحقيقية، كبديل الاستثمار في القطاعات الاستخراجية بما له من أهمية، حيث إن العبرة ليست بحجم التدفقات ولكن بنوعيتها، وهو ما يتحدد بناءً عليه مدى الاستفادة والمنافع الحقيقية التي تعود على التنمية الاقتصادية للدولة ورفع مستوى معيشة المواطنين.

كما تولي مصر اهتمامًا بزيادة التنوع القطاعي في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم التركيز الأساسي على قطاع البترول والقطاعات الاستخراجية. على الرغم من أنه لا يزال يشكل

الجزء الأكبر من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه يشهد انخفاضًا عامًا في الاتجاه العام. بدلًا من ذلك تركز مصر على زيادة تدفقات الاستثمار في قطاعات التنمية الحقيقية الأخرى؛ مما أدى إلى تنويع مصادر الاستثمار، وقد انخفضت نسبة الاستثمار في قطاع البترول من 67.3% في عام 2018/2017 إلى 21.1% في عام 2022/2021 من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. بالمقابل، زادت تدفقات الاستثمار المباشر لصالح القطاعات الإنتاجية الحقيقية مثل الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث بلغت نسبتها 33.2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2022/2021، وهي النسبة الأعلى منذ عام 2018/2017 التي توجهت للقطاعات الإنتاجية.

بالإضافة إلى أنه تم تنفيذ عدة إجراءات لتحسين موثوقية إمدادات الكهرباء خلال عام 2020 كما تم تطبيق أنظمة آلية لمراقبة انقطاع التيار الكهربائي واتخاذ تدابير لحل حالات الإعسار وتسهيل إجراءات إعادة التنظيم بالإضافة إلى تمكين المدينين من بدء عمليات إعادة التنظيم ومنح الدائنين دورًا مهمًا في هذه العمليات وتعزيز حماية مستثمري الأقلية من خلال زيادة حقوق المساهمين وتعزيز دورهم في صنع قرارات الشركات، علاوة على ذلك توضيح هياكل الملكية والرقابة عام 2017 وزيادة مستوى الشفافية في الشركات ومنع الشركات التابعة من الاستحواذ على أسهم الشركة الأم عام 2016 كما تم تعزيز وصول الدولة إلى التمويل ومنح الدائنين المضمونين أولوية في المطالبات وتوسعة مراكز خدمات المستثمرين على مستوى البلاد وافتتاح 14 مركزًا جديدًا، وتم إطلاق خدمة الخط الساخن في مركز خدمات المستثمرين للإجابة على جميع الأسئلة المتداولة، إضافة إلى ذلك إنشاء نظام الشباك الواحد (One-Stop-Shop)

لتسهيل إجراءات المستثمرين وتأسيس وحدة متابعة مسئولة عن التنسيق مع مصلحة الضرائب لتقليل الوقت المطلوب لبدء الأعمال التجارية إلى 11 يومًا بدلًا من 16 يومًا.

نتيجة لهذه الإجراءات، شهدت مصر تحسنًا في مؤشر سهولة أداء الأعمال عام 2020، وارتفعت القيمة من 54.6 نقطة عام 2016 إلى 60.2 نقطة في عام 2020، وتحسنت التصنيفات، حيث ارتفعت مصر 17 مرتبة لتصبح في المركز 114 عام 2020 مقارنة بالمركز 131 عام 2016. واحتلت مصر المرتبة 114 من بين 190 دولة في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، مقارنة بالمركز 120 في عام 2019.

بشكل عام، حققت مصر تقدمًا كبيرًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الأخيرة، سواء من خلال تطوير البنية التحتية أو إنشاء بيئة أعمال تنافسية. وتحتل مصر مكانة رائدة كمتلق للاستثمار في أفريقيا بفضل بيئة الأعمال الإيجابية والإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة. كما تعكس التعديلات القانونية التي تم إجراؤها على قانون الاستثمار في السنوات الأخيرة التزام الحكومة بتسهيل الاستثمار وخلق بيئة مناسبة للمستثمرين. كما أثبتت مصر أنها وجهة مثالية للاستثمار في المنطقة وتحافظ على مركزها كواحدة من أفضل الدول في درجة تقييد الاستثمار.

مقالات تحليلية

أوبك بلس: تمديد من أجل تهدئة صراع الحصص وضمان استقرار السوق النفطية

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة

وافقت أوبك بلس خلال اجتماعها الأحد 2 يونيو 2024، على تمديد سياسة تخفيضات إنتاج النفط الخام الحالية لتستمر في 2024 على أن تبدأ في التراجع عنها تدريجيًا في 2025، وذلك في الوقت الذي تسعى فيه المجموعة إلى دعم السوق وسط فتور النمو في الطلب العالمي على النفط الخام، وارتفاع أسعار الفائدة وزيادة الإنتاج الأمريكي.

وعليه يبلغ إجمالي تخفيضات أعضاء أوبك بلس حاليًا حوالي 5.86 ملايين برميل يوميًا، وهو ما يوازي نحو 5.7% من الطلب العالمي، وتشمل التخفيضات مليوني برميل يوميًا من كل الدول الأعضاء في أوبك بلس والجولة الأولى من الخفض الطوعي من تسع دول أعضاء بمقدار 1.66 مليون برميل يوميًا والجولة الثانية من الخفض الطوعي من ثماني دول أعضاء بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا، ويمكن تلخيص قرارات التحالف النفطي اليوم في النقاط التالية:

- مد الجولة الأولى من التخفيضات لنهاية 2025 بدلًا من نهاية 2024.

- وافقت المجموعة كذلك على تمديد الجولة الثالثة من التخفيضات الطوعية حتى الربع الثالث من 2024، وستُعاد كميات 2.2 مليون برميل يوميًا بالتدريج على أساس شهري من أكتوبر 2024 وحتى نهاية سبتمبر 2025، ويمكن إيقاف هذه الزيادة الشهرية، أو عكسها، وفقًا لمستجدات السوق.

- تمديد تخفيضات إنتاج النفط الخام الكلية والتي تبلغ حوالي 2 مليون برميل يوميًا حتى نهاية 2025، مع تمديد مدة التقييم من قبل المصادر الـ 3 المستقلة حتى نهاية نوفمبر 2025، لاستعمالها دليلًا إرشاديًا لمستويات الإنتاج المرجعية لعام 2026.

خلاف الحصص الإنتاجية:

طوال السنوات القليلة الماضية، كانت أوبك تتصارع حول مستوى إنتاج كل دولة تزعم قدرتها على الإنتاج، حيث إنه كلما زادت القدرة على الإنتاج من النفط الخام، زادت حصة الإنتاج الخاصة لكل دولة. في العام الماضي، قامت أوبك بلس بإعادة ضبط بعض الحصص الإنتاجية؛ مما منح الإمارات العربية المتحدة، ثالث أكبر منتج للنفط الخام في أوبك بلس، حصة أعلى بينما قلصت من حصة أنجولا، حيث أدى التعديل في الحصص في النهاية إلى انسحاب أنجولا من أوبك في نهاية العام الماضي 2023.

وعليه أصبحت النقاشات الداخلية حول قدرة بعض المنتجين على ضخ المزيد من النفط -وبالتالي قد يحق لهم حصص أعلى- مشحونة بالحرارة دائمًا. وبالتالي هذه الخلافات أساءت إلى صورة أوبك، وذلك لأن مسألة تحديد الحصص قضية داخلية في المنظمة ويتحتم بحثها عاجلًا أم آجلًا. ولكن تم إرجاء دراسة حصص المجموعة ككل حتى نهاية العام 2025؛ مما يزيل التوترات المحتملة بشكل مؤقت. كما وافق المشاركون على منح دولة الإمارات العربية المتحدة مستوى إنتاج مرجعي جديد، وهو 3.51 ملايين برميل يوميًا في العام المقبل، على أن تكون هذه الزيادة بشكل تدريجي بداية من يناير حتى سبتمبر 2025.

وبالتالي يمكن القول إن زيادة حصة الإمارات تمكنها من الإبقاء ظاهريًا على الاقتطاعات مع زيادة إنتاجها، لكن بحلول عام 2025 سيواجه التحالف النفطي تحديًا كبيرًا يكمن في التخلي عن الاقتطاعات من دون إغراق السوق بالمعروض، وتراجع الأسعار بصورة قد تكون تحت مستوى الأمان النفطي للتحالف وهو 78 دولار للبرميل النفطي الواحد.

أسعار النفط الخام الحالية قريبة من مستويات المنطقة الآمنة لكل من منتجي ومستهلكي النفط الخام، فلماذا إحداث تغيير دراماتيكي؟

الأسعار وسياسة العرض والطلب:

شهدت أسعار النفط العالمية خلال السنوات الماضية تغيرات قوية وبالأخص منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية، حيث حققت مكاسب كبيرة لم تحدث منذ أكثر من حوالي 15 عامًا، لتعوض

بذلك الدول المصدرة للنفط الخسائر التي تكبدتها بسبب جائحة كورونا منذ بداية عام 2020، وذلك منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير 2022، حيث قفزت أسعار النفط لتصل إلى أكثر من 137 دولارًا للبرميل لتسجل أعلى مستوياتها على الإطلاق (قبل الانخفاض إلى حوالي 80 دولارًا للبرميل النفطي الواحد)، وجاءت الحرب على غزة لتُسهم في ضبابية المشهد العالمي لأسواق النفط الخام وحالات التذبذب الحادة في حركة الأسعار (لكنها تراوحت حول مستويات 78-85 دولارًا للبرميل النفطي الواحد).

وعليه كان اجتماع أوبك بلس هذه المرة سهلًا لأن الخلفية الكلية الحالية تستدعي بالضرورة تمديد تخفيضات مستويات الإنتاج، حيث إنه مع ارتفاع أسعار النفط في الوقت الحالي (لا تزال أقل عن مستوى 100 دولارًا للبرميل النفطي)، حيث تتزايد الضغوط السياسية على أوبك عندما تتجاوز الأسعار مستوى 100 دولار للبرميل النفطي الواحد.

وعليه يمكن القول إنه مع كل تلك التقلبات الحادة، تدخل تحالف أوبك بلس لخلق حالة من التوازن بين المعروض والطلب، حيث بدأ في زيادة تدريجية في الإنتاج منذ مارس 2022، ثم قرر بنهاية نوفمبر 2022، خفض معدلات الإنتاج بحوالي 2 مليون برميل من النفط الخام، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار أسعار الخام، كما هو موضح في الشكل التالي، وذلك بسبب حالة عدم اليقين التي شهدتها الأسواق، (سبب القرار في ذلك الوقت هو انخفاض أسعار النفط الخام بعد مرور نحو 6 أشهر فقط من الحرب الروسية الأوكرانية لتصل إلى مستويات حوالي 95 دولارًا للبرميل، وتواصل التراجع لتصل إلى مستوى حوالي 86 دولارًا لخام برنت).

ومن المتوقع، أن أسعار النفط الخام ستظل في النطاق الحالي حتى نهاية العام الجاري 2024، حيث إن المخاطر الاتجاهية المختلفة لأسعار النفط الخام (الناجمة عن الحركة في أسعار الأسهم والفائدة) في وقت لاحق من العام الجاري، تُعد أعلى بسبب مخاطر الاضطرابات الجيوسياسية والصراعات الحالية والأزمة الاقتصادية العالمية، والتي تُعد لاعبًا أساسيًا ومهمًا في تحديد ملامح السوق النفطي العالمي. ولكن لا يزال من غير الممكن التنبؤ باتجاه الحرب على غزة، وقد يؤدي اندلاع حرب إقليمية إلى تعطيل الإمدادات من الشرق الأوسط، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط نحو 90 دولارًا.

إجمالًا لما سبق، انخفض إنتاج تحالف أوبك بلس من النفط الخام بنحو 246 ألف برميل يوميًا في أبريل 2024، ليسجل حوالي 41.020 مليون برميل يوميًا، مقابل حوالي 41.266 مليونًا. وتُعد هذه هي المرة الأولى التي تعلن فيها أوبك إجمالي إنتاج التحالف في تقاريرها

الشهرية، تحت مسمى ميثاق التعاون المشترك. كما انخفض إنتاج أوبك النفطي (12 دولة) بنحو 48 ألف برميل يوميًا، ليصل إلى 26.575 مليون برميل يوميًا خلال شهر أبريل الماضي، (جاء الجانب الأكبر من الخفض من روسيا، والتي أعلنت التزامها بتعميق خفض الإنتاج، بالإضافة إلى الاضطرابات التي واجهتها والمتعلقة بهجمات أوكرانية ضد منشآت للطاقة)، كما هو موضح في الشكل التالي.

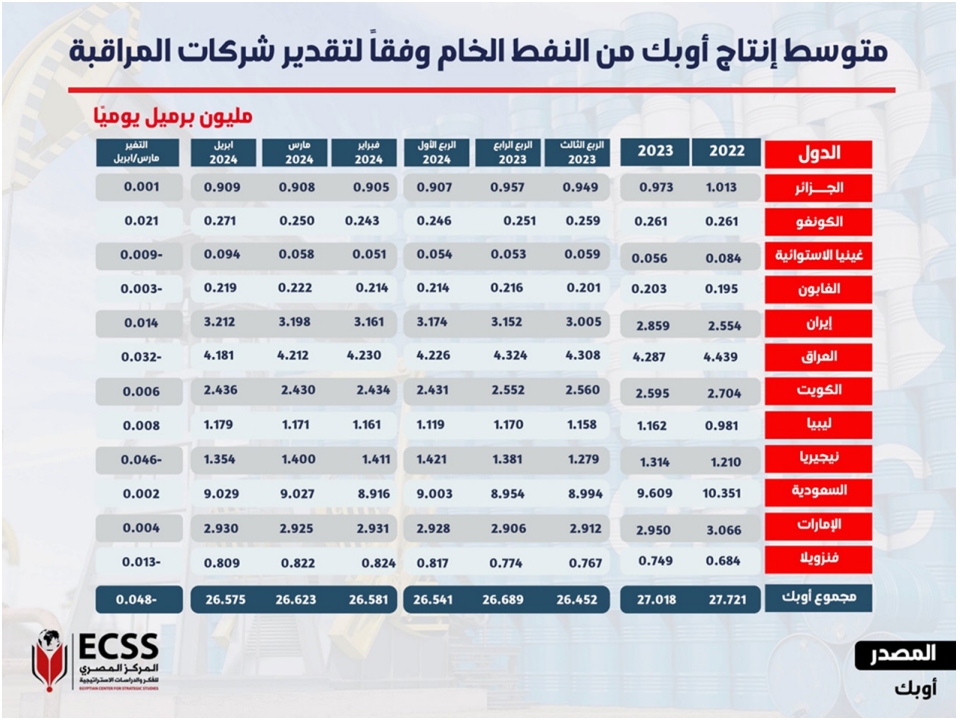

الدول	2022	2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023	الربع الأول 2024	فبراير 2024	مارس 2024	أبريل 2024	التغير مارس/أبريل
الجزائر	1.013	0.973	0.949	0.957	0.907	0.905	0.908	0.909	0.001
الكونغو	0.261	0.261	0.259	0.251	0.246	0.243	0.250	0.271	0.021
غينيا الاستوائية	0.084	0.056	0.059	0.053	0.054	0.051	0.058	0.094	0.009-
الغابون	0.195	0.203	0.201	0.216	0.214	0.214	0.222	0.219	0.003-
إيران	2.554	2.859	3.005	3.152	3.174	3.161	3.198	3.212	0.014
العراق	4.439	4.287	4.308	4.324	4.226	4.230	4.212	4.181	0.032-
الكويت	2.704	2.595	2.560	2.552	2.431	2.434	2.430	2.436	0.006
ليبيا	0.981	1.162	1.158	1.170	1.119	1.161	1.171	1.179	0.008
نيجيريا	1.210	1.314	1.279	1.381	1.421	1.411	1.400	1.354	0.046-
السعودية	10.351	9.609	8.994	8.954	9.003	8.916	9.027	9.029	0.002
الإمارات	3.066	2.950	2.912	2.906	2.928	2.931	2.925	2.930	0.004
فنزويلا	0.684	0.749	0.767	0.774	0.817	0.824	0.822	0.809	0.013-
مجموع أوبك	27.721	27.018	26.452	26.689	26.541	26.581	26.623	26.575	0.048-

استكمالًا لما سبق، من المؤكد أن هناك رغبة محدودة في دفع أسعار النفط الخام إلى مستويات الارتفاعات الكبيرة، وذلك بالنظر إلى أساسيات العرض والطلب على النفط، حيث إن أي تحول كبير في الأسعار سيؤدي على الأرجح إلى بدء التحالف في التراجع عن التخفيضات المقررة.

وبالنظر إلى الأسعار الحالية نجد أنها منخفضة للغاية، وذلك بالنظر إلى الضغوط الجيوسياسية والجغرافية الاقتصادية أو حالات عدم الاستقرار في

منطقة الشرق الأوسط (الدول العربية تمتلك نسبة حوالي 54.3% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط الخام، وتستحوذ على حوالي 29.3% من الإنتاج العالمي للنفط، كما تستأثر بحصة حوالي 30.2% من إجمالي الصادرات النفطية العالمية)، وعليه ستكون الأسعار -في الوضع الطبيعي- أعلى بمقدار حوالي 15 دولارات للبرميل النفطي الواحد عما هو عليه الحال الآن، (تاريخيًا، الأسعار النفطية شديدة التأثر بالصراعات والاضطرابات الجيوسياسية).

كما يوضح الشكل التالي مستويات نمو الطلب المتوقعة للدول المستهلكة للنفط الخام، حيث تأتي الصين في المقدمة بحوالي 0.71 مليون برميل يوميًا من النفط الخام (نمو على أساس يومي).

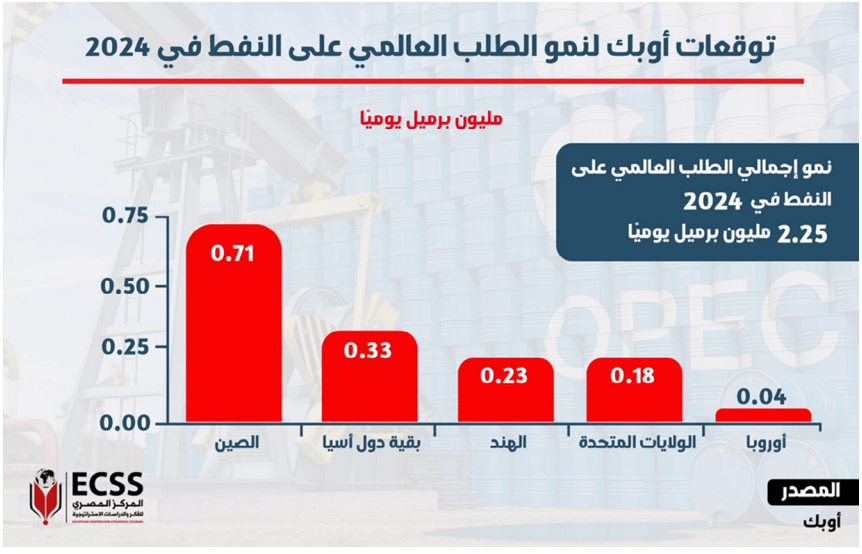

النطاق السعري المستهدف للتحالف:

بشكل عام، من المعتاد أن يحرص البعض على رفع الأسعار النفطية (الدول الكبرى المنتجة للنفط الخام)، لكن دول أوبك

لم تفضل تاريخيًا أوقاتًا طويلة من الأسعار المرتفعة، لأنها تدرك أن ذلك لن يؤدي إلا إلى خفض الطلب على نفطها، ويضرها على المدى الطويل. وعليه اتبع تحالف أوبك بلس سياسة إبقاء ملايين براميل النفط تحت الأرض، وذلك لتجنب إغراق الأسواق بالنفط الخام التي لم تكن قادرة على امتصاصه بسبب انهيار الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك منذ مايو من عام 2020، (لا يستهدف تحالف أوبك بلس الأسعار على أساس سنوي، وإنما يهدف إلى منع التقلبات الكبيرة في المخزونات النفطية).

إجمالًا لما سبق، نجد أن النطاق السعري 78 إلى 85 دولارًا قد يكون السعر الأنسب للمنتجين وحتى المستهلكين، ولكن تخطي سعر 90 دولارًا للبرميل النفطي الواحد، قد يشجع الإنتاج خارج أوبك بلس (أمر غير مرغوب فيه لدى دول التحالف النفطي)، في حين أن الأسعار تحت 78 دولارًا لا تخدم كثيرًا أوبك بلس اقتصاديًا، لأنها لا تخدم معادلة السعر مع الكمية مقارنةً بما تخفض يوميًا، كما يوضح الشكل التالي حركة أسعار نفط سلة برنت خلال السنوات الماضية والنطاق السعري لدول أوبك.

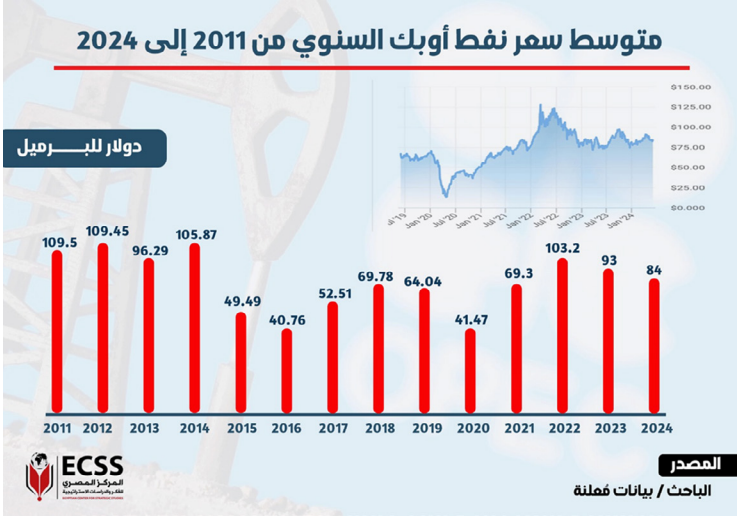

حتى الآن لا تُشكل الأسعار الحالية مشكلة بالنسبة إلى الدول المنتجة الكبرى في التحالف وهما المملكة العربية السعودية والإمارات. حيث إن الأسواق العالمية لا تزال مفتوحة للغاية للاستثمار داخل السعودية والإمارات وغيرهما من الدول. وبالنسبة إلى اللاعبين الآخرين في التحالف النفطي أوبك بلس، مثل إيران والعراق ونيجيريا، فإن الوضع أكثر إلحاحًا، ولكنها غير قادرة فعليًا على زيادة الإنتاج بصورة كبيرة أو الوصول إلى الأسواق وذلك نظرًا لضعف البنية التحتية مع عدم توفر القدرة الإنتاجية.

وبالنظر إلى موسكو، بالرغم إن العقوبات لا تزال قائمة، فإن الدولة النفطية المهمة في تحالف أوبك بلس لم تتعرض لضربة قوية بعد، حيث إن مستويات الأسعار الحالية جذابة للغاية، ما دام المستهلكون الآسيويون (بالأخص الصين) يأخذون جزءًا من الحصة النفطية للتحالف. ولكن إذا تغيرت هذه العوامل، أو استمر تعرض عمليات التنقيب والإنتاج والتكرير في روسيا لضربات أوكرانية محتملة والعقوبات الأخرى، فستكون هناك ضغوط كبيرة متزايدة لارتفاع الأسعار النفطية بشكل كبير وحاد.

مما سبق، يظل مسئولو التحالف النفطي أوبك بلس متفائلين فيما يتعلق بشأن الطلب الصيني على النفط الخام وأجزاء أخرى من القارة الآسيوية، حيث يتجه استهلاك النفط الخام في الصين للارتفاع بنحو حوالي 520 آلاف برميل يوميًا هذا العام، وهو ما يعادل نصف الإجمالي العالمي، ليصل إلى حوالي 17 مليون برميل يوميًا، ثم يشهد زيادة أخرى بحلول عام 2025 (مؤشر إيجابي)، كما هو موضح في الشكل التالي.

خلاصة القول، دول التحالف النفطي أوبك بلس غير مسئولة عن حالات التذبذب الواضح في مستويات الأسعار الحالية، وإنما هناك العديد من الأسباب والتي أدت بشكل رئيس إلى زيادة أسعار الطاقة العالمية ويأتي في مقدمتها الحرب الروسية الأوكرانية بالإضافة إلى تزايد تداعيات الحرب على غزة، حيث ستبقى أسواق النفط العالمية مهددة بالمخاطر الاقتصادية والجيوسياسية حتى الوصول إلى حالة الاستقرار في مناطق المنابع النفطية الحيوية. وبالرغم من التوقعات التي كانت تشير إلى تمديد السياسة النفطية المتبعة لتحالف أوبك بلس، إلا أن الأسواق النفطية العالمية اعتادت على تدخل تحالف أوبك بلس كمنتج مرجح يحافظ على توازن الأسعار إذا ما تراجعت إلى ما دون المعدلات التوازنية لوقت طويل.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg